المركز الأردني لحقوق العمل "بيت العمال"

التقرير السنوي
بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال
2025

"الاستجابات المؤسسية محدودة"

12 حزيران 2025

المقدمة

رغم مرور ثلاث سنوات على إطلاق الاستراتيجية الوطنية للحد من عمل الأطفال (2022–2030)، لا تزال المؤشرات الميدانية والرقابية في الأردن تشير إلى استمرار الظاهرة بمستويات مقلقة، خصوصا في القطاعات غير المنظمة كالزراعة والخدمات وفي المناطق الطرفية والمحرومة، وفي ظل غياب أي مسح وطني حديث حول حجم الظاهرة وتوزعها، مما يبقي السياسات الحكومية معتمدة على تقديرات غير محدثة تعود إلى عام 2016، وهو ما يعيق الفهم الدقيق للتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي أثرت على هذه الظاهرة في أعقاب الأزمات المتراكمة وفي مقدمتها جائحة كوفيد–19 والضغوط التضخمية الأخيرة.

وفي مقابل اتساع نطاق تشغيل الأطفال في الأعمال الخطرة تشير تقارير التفتيش إلى أن عدد الحالات التي يتم ضبطها رسميا لا يتجاوز نصف بالمئة من الحجم التقديري للظاهرة، ما يعكس محدودية فعالية جهاز التفتيش وضعف التنسيق المؤسسي في إدارة الحالات وتراجع القدرة على الوصول إلى الأطفال العاملين، خاصة في بيئات العمل الموسمية والريفية، وتؤكد التقارير الميدانية أن الأطفال المنخرطين في العمل غالبا ما يفقدون حقهم في التعليم ويعانون من أضرار صحية ونفسية مباشرة ويحرمون من الحماية القانونية رغم وضوح النصوص التي تحظر تشغيلهم.

من جهة أخرى أظهرت مراجعات منظمة العمل الدولية خلال الأعوام الأخيرة عددا من أوجه القصور في الاستجابة الوطنية، من بينها عدم شمول بعض الفئات في آليات الرقابة (مثل الأطفال اللاجئين) وغياب آليات إنفاذ متخصصة في الأعمال الزراعية، بالإضافة إلى التأخر في تطوير قاعدة بيانات وطنية موحدة لإدارة الحالات رغم أهميتها في ضبط الظاهرة وتوجيه التدخلات.

ويأتي هذا التقرير كوثيقة تحليلية تستند إلى مراجعة معمقة للبيانات المتاحة والملاحظات الميدانية والتقارير الصحفية وملاحظات المنظمات الدولية، ويهدف إلى تشخيص الاتجاهات الراهنة لعمالة الأطفال في الأردن وتقييم أداء السياسات العامة في مواجهتها وتحليل الأسباب البنيوية التي تؤدي إلى استمرارها واقتراح تدخلات عملية قابلة للتنفيذ، كما يربط التقرير بين المعطيات الوطنية والالتزامات الدولية للأردن في إطار الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الطفل والعمل اللائق والتنمية المستدامة.

إن استمرار عمل الأطفال في الأردن بهذه النسب والتوزيعات دون آلية استجابة فعالة ومبنية على المعلومات لا يهدد فقط حاضر الأطفال وحقهم في الحماية، بل يضعف قدرة الدولة على إنتاج قوة عاملة مؤهلة ويؤدي إلى تراكم الفاقد البشري والاجتماعي والاقتصادي، وعليه فإن المركز الأردني لحقوق العمل يقدم هذا التقرير يقدم بوصفه مساهمة مدنية في دعم الحوار السياساتي وتطوير التدخلات وتحفيز آليات الرصد والمساءلة استنادا إلى قاعدة تحليلية واضحة ومعززة بالأدلة.

واقع عمل الأطفال في الأردن

لا يزال واقع عمل الأطفال في الأردن محاطا بتحديات بنيوية تتعلق بغياب قاعدة بيانات محدثة، وبتعدد الفجوات في تطبيق السياسات الوطنية وضعف التنسيق بين الجهات المعنية، ومع مرور ما يقرب من تسع سنوات على آخر مسح وطني أجري حول عمل الأطفال في عام 2016، فإن البيانات التي اشتمل عليها المسح قد أصبحت لا تتناسب مع حجم الظاهرة وتطوراتها الميدانية، فالتقديرات المستخلصة من تقارير منظمات المجتمع المدني ومخرجات الرقابة الحكومية تشير إلى أن عدد الأطفال العاملين في المملكة قد يكون قد تجاوز حاجز 100 ألف طفل، وهو رقم يمثل ارتفاعا ملموسا جاء متأثرا بحجم السكان ومعدلات الفقر والبطالة.

تتركز عمالة الأطفال في عدد من القطاعات الاقتصادية التي يصعب ضبطها رقابيا، وفي مقدمتها القطاع الزراعي الذي يستقطب ما يقرب من ثلث مجمل الأطفال العاملين، حيث يتسم هذا القطاع بضعف شروط الحماية القانونية والاجتماعية وانعدام بيئة السلامة والصحة المهنية وغياب الحد الأدنى من التنظيم، خاصة في المناطق الطرفية، وتبين الملاحظات الميدانية وجود نمط متكرر من الانخراط المبكر للأطفال في مهام الحصاد ونقل المنتجات الزراعية دون معدات وقاية، ما يجعلهم عرضة مباشرة لإصابات العمل ولدغات الأفاعي والغرق في البرك الزراعية المكشوفة، كما تشكل الظروف المناخية عاملا إضافيا يؤثر على سلامتهم البدنية والنفسية، خصوصا عند الإناث اللاتي يواجهن تحديات إضافية في بيئات تفتقر للخصوصية والمرافق الصحية.

وتظهر المؤشرات أن الأطفال العاملين يتركزون بعد الزراعة في قطاعي التجارة وإصلاح المركبات ثم في الصناعة والبناء، وتكشف هذه القطاعات عن نمط مشترك من التجاوزات يشمل ساعات العمل المفرطة وغياب وسائل الحماية وتعرض الأطفال لسوء المعاملة والتمييز، ما ينعكس سلبا على صحتهم الجسدية والنفسية، ويقدر أن نحو 45% من الأطفال العاملين يعملون لساعات تتجاوز الحد القانوني، بينما يتعرض قرابة نصفهم لمواد خطرة ويعاني ما يقرب من خمسهم من سوء المعاملة داخل بيئة العمل.

وتقدم مؤشرات عامي 2024 و2025 على محدوديتها دلائل واضحة على أن حجم الظاهرة لا يتراجع، وأن الآليات المستخدمة لم تعد قادرة على الاستجابة الكافية لها، وهو ما يتطلب تدخلات نوعية مبنية على أدلة وتحليل شامل وإعادة تصميم السياسات على أساس وقائي لا مجرد ردعي.

ويعكس مستوى الرقابة الحالية محدودية القدرة المؤسسية في الوصول إلى أماكن تشغيل الأطفال، ففي عام 2024 نفذت وزارة العمل نحو 3,889 زيارة تفتيشية شملت مختلف المحافظات وأسفرت عن ضبط 294 حالة فقط من حالات عمالة الأطفال، وحررت خلالها 181 مخالفة و201 إنذار، وتظهر هذه الأرقام اتساع الفجوة بين حجم الظاهرة الفعلي وما يتم ضبطه فعليا، إذ لا تتجاوز المخالفات المضبوطة ما نسبته 0.5% من التقديرات الإجمالية لعدد الأطفال العاملين، ما يشير إلى خلل في تصميم وتوزيع موارد التفتيش وغياب أدوات رقابية متخصصة للقطاعات عالية الخطورة مثل الزراعة والخدمات غير المنظمة.

ورغم توفر منصات إلكترونية مخصصة لتلقي الشكاوى مثل "hemayeh.jo" و"childlabor.mol.gov.jo"، إلا أن عدد الشكاوى الفعلي الواردة عبرها لا يزال محدودا، الأمر الذي يعكس ضعف الوعي المجتمعي بخطورة هذه الظاهرة وآثارها السلبية أو ضعف المعرفة بآليات التبليغ أو لانعدام الثقة في جدوى الإجراءات اللاحقة، وفي المقابل لا يلاحظ وجود تنسيق فعال في إدارة الحالات المكتشفة حيث لم يتم بعد تفعيل نظام إلكتروني وطني موحد لربط وزارات العمل والتنمية والتربية والصحة بقاعدة بيانات واحدة.

ويعد التسرب المدرسي من أبرز الظواهر المرتبطة بعمالة الأطفال، وتؤكد وزارة التربية والتعليم أن نسبة التسرب تتراوح ما بين 3 و4 من كل ألف، وهي نسبة تزداد فعليا في بعض المناطق الريفية والفقيرة، حيث تشير التقارير الميدانية إلى أن الأطفال غالبا ما يغادرون المدارس بشكل كامل أو مؤقت خلال مواسم الزراعة، كما ينخرطون في العمل بشكل دائم بسبب عجز أسرهم عن تغطية تكاليف التعليم أو النقل أو نتيجة لضعف البيئة التعليمية المحفزة، ومع غياب المتابعة الفاعلة لحالات التسرب يجد الأطفال أنفسهم في سوق العمل مبكرا ما يفقدهم فرصهم التعليمية والمهنية المستقبلية.

أما من حيث البيئة التشريعية فقد شهد العام 2024 صدور نظام حماية الأحداث رقم 36، الذي يعد تطورا تنظيميا في توسيع صلاحيات وزارة التنمية الاجتماعية في التعامل مع الأطفال العاملين خاصة في حالات الاستغلال والتسول المنظم، كما ينص قانون العمل وقانون الطفل وقانون الأحداث على منع تشغيل الأطفال دون السادسة عشرة وعلى حظر تشغيل من هم دون الثامنة عشرة في الأعمال الخطرة، غير أن الإطار التشريعي رغم اتساعه لم يقترن بعد بنظام تنفيذ فعال ولا بتخصيص الموارد الكافية لتعزيز التفتيش أو لتفعيل التنسيق المؤسسي المطلوب.

وتدل المؤشرات الميدانية إلى أن الاستجابات الرسمية ما زالت تتركز في رصد الحالات وتحرير المخالفات دون التطرق بشكل كاف إلى الأسباب الجذرية للظاهرة، وعلى رأسها الفقر وضعف شبكات الحماية الاجتماعية وغياب البدائل الاقتصادية للأسر، كما لا تزال الفجوات في جودة التعليم والتدريب المهني وعدم وجود أنظمة انتقال مرنة للأطفال المنقطعين عن التعليم تساهم في دفعهم إلى سوق العمل في سن مبكرة.

كما يشكل غياب نظام وطني موحد لإدارة حالات عمل الأطفال أحد أبرز نقاط الضعف في المنظومة الحالية، فحتى الآن ما زالت بيانات الأطفال العاملين موزعة بين وزارات العمل والتنمية الاجتماعية والتربية والتعليم دون إطار رقمي متكامل، ما يصعب تتبع الحالات وتنسيق التدخلات، وقد ناقشت الجهات المعنية بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية ضرورة تطوير مثل هذا النظام إلا أن ذلك لم يفعل بعد على نطاق وطني.

وفي ظل غياب مؤشرات رسمية حديثة حول هذه الظاهرة تبقى نتائج المسح الوطني حول عمل الأطفال لعام 2016 الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة ومنظمة العمل الدولية، تمثل المصدر الكمي الأكثر شمولا، والتي كانت تشير إلى أن نحو 75,982 طفلا تتراوح أعمارهم بين 5–17 عاما كانوا في تلك المرحلة منخرطين في العمل، من بينهم 44,917 طفلا يعملون في أعمال مصنفة بأنها أعمال خطرة، وأن ما نسبته 1.89% من مجمل الأطفال في المملكة من تلك الفئة العمرية كانوا يعملون، وذلك بواقع 3.24% من الذكور و0.45% من الإناث، وكما أشرنا في تقاريرنا السابقة فإن تقديراتنا ترجح أن الأرقام قد شهدت ارتفاعا يتجاوز 25% نتيجة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المملكة منذ عام 2016 إلى الآن ومنها بشكل خاص جائحة الكورونا وآثارها، مما يرفع العدد التقديري إلى أكثر من 100,000 طفل عامل، حيث يكشف هذا الواقع عن الحاجة الملحة لإجراء مسح محدث وتوظيف نتائجه في رسم السياسات الوقائية والتدخلية.

وتشير التقديرات إلى أن أعلى نسبة لعمالة الأطفال هي في الفئة العمرية من 15–17 عاما، ومن الملفت للنظر أن الأطفال الأصغر سنا وهم الفئة العمرية (من 5–11 عاما) يتركزون أكثر في القطاع الزراعي، في حين يتوزع الأطفال الأكبر سنا على قطاعي التجارة والصناعة، وهو ما يؤكد بأن القطاع الزراعي يشكل بيئة جاذبة للعمل المبكر، خاصة في المناطق الريفية، أما من حيث ساعات العمل فإن 45% من الأطفال العاملين يعملون أكثر من 36 ساعة أسبوعيا وهو ما يتجاوز الحد القانوني المسموح به.

السياسات العامة لمكافحة عمل الأطفال

رغم أن الأردن يمتلك منظومة تشريعية متقدمة نسبيا فيما يخص مكافحة عمل الأطفال منسجمة مع اتفاقيات العمل الدولية ذات الصلة، إلا أن الاستجابة المؤسسية والبرامجية ما تزال محدودة الأثر ولم تنجح في وقف تزايد الظاهرة أو تحسين ظروف الأطفال العاملين، ويعود هذا القصور إلى عدد من العوامل البنيوية والتنفيذية تتصل بغياب التقييم المنتظم للسياسات القائمة ونقص التنسيق بين الجهات المعنية وضعف قدرة أجهزة الرقابة والتفتيش على الوصول إلى مواقع العمل غير النظامية.

في عام 2022 تم إطلاق "الاستراتيجية الوطنية للحد من عمل الأطفال (2022–2030)"، وهي وثيقة حكومية شاملة من حيث الهيكل تتضمن محاور تتعلق بالتشريعات والوقاية والتدخل المبكر والتعليم والحماية الاجتماعية والرقابة والتوعية المجتمعية، ورغم أهميتها كوثيقة مرجعية إلا أنه لم يجر حتى اليوم تقييم مرحلي لأثر الاستراتيجية أو لمستوى التقدم في تنفيذها، كما لم تنشر تقارير متابعة رسمية توضح مدى التزام الجهات المنفذة بالأهداف المرحلية لها أو تعالج التحديات التي ظهرت خلال السنوات الأولى من تطبيقها، وهذا الحال ذاته ينطبق على "الإطار الوطني للحد من حالات الأطفال العاملين والمتسولين"، الذي تم إقراره بالتزامن مع الاستراتيجية ويهدف إلى إدارة الحالات ضمن آلية مؤسسية متعددة القطاعات، إلا أن هذا الإطار لم يترجم فعليا إلى نظام رقمي وطني مشترك يتيح رصد الحالات وتتبعها من لحظة اكتشافها حتى تقديم الدعم الاجتماعي والتعليمي اللازم لها.

ومن الناحية المؤسسية تتوزع مسؤوليات التعامل مع الظاهرة على وزارات العمل، والتنمية الاجتماعية، والتربية والتعليم، والصحة، إلى جانب عدد من الجهات الداعمة من منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية، ويلاحظ أن هذا التعدد لم يرافقه نموذج حوكمة واضح، ما ينعكس على ضعف التنسيق وتكرار الأدوار وغياب الربط بين التدخلات، فعلى سبيل المثال، عندما تضبط وزارة العمل حالة عمل طفل لا يوجد ضمان مؤسسي بأن وزارة التنمية الاجتماعية ستتولى إدارتها فورا وفق منهجية موحدة كما لا يوجد مسار رقمي مشترك يربط بين البلاغات الواردة من المواطنين على قلتها وبين الأنظمة التعليمية والصحية والاجتماعية.

وتشير مراجعة آلية التفتيش التابعة لوزارة العمل إلى محدودية تغطية هذه الأداة للقطاعات التي تشكل بيئة رئيسية لعمل الأطفال، خصوصا الزراعة والخدمات غير الرسمية، وبحسب البيانات الصادرة عن الوزارة فإن عدد الزيارات التفتيشية المخصصة لعمل الأطفال لا يزيد في بعض الأشهر عن عدة مئات، رغم أن القطاع الزراعي وحده يستقطب أكثر من 30% من مجمل الأطفال العاملين ويتوزع على مساحات جغرافية واسعة، ورغم أن الوزارة قامت بتعديل توقيت بعض الحملات لتنفذ في المساء بسبب نقل التشغيل إلى الفترات غير المشمولة بالتفتيش إلا أن أثر ذلك ظل محدودا، ويضاف إلى كل ذلك هناك عامل النقص في عدد المفتشين المتخصصين وغياب التدريب الكافي على إدارة حالات الأطفال وندرة أدوات الرصد الإلكترونية التي تسهل التبليغ والمتابعة.

كما تظهر مراجعة نظام حماية الأحداث رقم 36 لسنة 2024، الذي أصدر في إطار تطوير استجابة وزارة التنمية الاجتماعية أنه يمثل تطورا مهما من الناحية المفاهيمية، إذ يعترف بالطفل العامل خلافا للتشريعات بأنه "حالة حماية"، ويوسع من صلاحيات الوزارة في إدارة هذه الحالات بالتنسيق مع السلطات القضائية، ومع ذلك فإن غياب اللوائح التطبيقية والتعليمات التفصيلية لهذا النظام يبقيه في دائرة النصوص غير المفعلة، كما لم تخصص له موارد مالية أو بشرية كافية حتى الآن، ولم يدمج ضمن أنظمة العمل اليومية لمكاتب التنمية في المحافظات.

أما وزارة التربية والتعليم فقد أنشأت عددا من مراكز التعليم البديل ومراكز التعليم غير النظامي بهدف استيعاب الأطفال المتسربين إلا أن التغطية الجغرافية لهذه المراكز والمحفزات التي تقدمها لا تزال غير كافية لاستقطاب الأطفال الذين يعملون بشكل دائم، فغالبية الأطفال الذين يعملون في الزراعة أو المهن الحرفية لا يتمكنون من الجمع بين التعليم والعمل بسبب غياب المرونة في المواعيد وضعف البيئة التعليمية في المدارس الحكومية وعدم توفر خدمات النقل أو الوجبات المدرسية الداعمة.

وإلى جانب هذه التحديات تظهر حاجة ماسة لتحديث السياسة الإعلامية الخاصة بمكافحة عمل الأطفال، حيث ما زالت الحملات التوعوية محدودة النطاق وغير مدعومة بموازنات كافية أو بشراكات واسعة مع وسائل الإعلام، ورغم إطلاق بعض المبادرات بالشراكة مع منظمة العمل الدولية وشركات الاتصالات مثل الرسائل النصية والفيديوهات الموجهة للأسر وأصحاب العمل إلا أنها لم تدمج ضمن حملة وطنية مستدامة طويلة الأمد، ما يحد من أثرها ويجعلها أقرب إلى أنشطة موسمية مرتبطة بمناسبات محددة.

في ضوء ذلك يتضح بأن الثغرات لا تتعلق فقط بالسياسات العامة، بل تمتد إلى ضعف الإطار التنفيذي وغياب المتابعة والتقييم وافتقار الأجهزة الرقابية والمؤسسية إلى الموارد الكافية، ما يستدعي إعادة بناء منظومة الاستجابة الوطنية لعمالة الأطفال على أسس تكاملية مدفوعة بمعلومات حديثة ومبنية على التنسيق المؤسسي والتخصيص المالي والمتابعة المستقلة.

الأسباب البنيوية لعمالة الأطفال والحلول المستدامة

تتعدد العوامل المؤدية إلى استمرار ظاهرة عمل الأطفال في الأردن، إلا أن التحليل البنيوي للظاهرة يبين أن هذه العوامل لا تتعلق فقط بالوضع الاقتصادي المباشر للأسر بل تمتد إلى جوانب هيكلية تتعلق بالسياسات الاجتماعية وسوق العمل والتوزيع غير العادل للفرص والخدمات، وينبغي النظر إلى هذه العوامل لا بوصفها تبريرات لعمالة الأطفال بل كمحددات تساعد على فهم البيئة التي تسمح بتفاقم الظاهرة وتحديد التدخلات الضرورية لمعالجتها بفعالية.

ويعتبر الفقر المزمن وضعف الحماية الاجتماعية أحد أبرز المحركات الرئيسية لعمل الأطفال، ففي العديد من المناطق خصوصا الريفية والطرفية وبعض أحياء المدن الكبرى لا تجد الأسر بدائل اقتصادية كافية لتأمين احتياجاتها الأساسية ما يدفعها إلى الاعتماد على دخل الأطفال بشكل مباشر أو غير مباشر، وغالبا ما يكون هذا القرار ناتجا عن انعدام أي مصدر دخل مستقر أو بسبب تدني الأجور المتاحة للبالغين وعدم كفاية شبكات الأمان الاجتماعي، ورغم وجود برامج مثل صندوق المعونة الوطنية إلا أنها تفتقر إلى نطاق تغطية شامل أو لا تستجيب بشكل فوري ومرن لحالات الأسر المهددة بدفع أطفالها إلى سوق العمل.

من جهة أخرى تساهم بطالة البالغين خاصة الشباب في الضغط على الأطفال للانخراط في العمل، ليس فقط كمعيلين ثانويين بل أحيانا كبديل وحيد للدخل في حال غياب الأب أو عجزه عن العمل، وتظهر هذه الحالة بشكل جلي في الأسر التي تعتمد على العمل الموسمي أو غير المنتظم، حيث يصبح الأطفال هم الطرف الأكثر سهولة في التشغيل لدى أرباب العمل في القطاعات غير الرسمية خصوصا في الزراعة والأعمال الحرفية.

فتقليص حجم الظاهرة لا يتحقق فقط من خلال الرقابة والتفتيش، بل من خلال بناء بيئة اقتصادية واجتماعية عادلة لا يضطر فيها الأطفال للعمل من أجل البقاء ولا تجد الأسر نفسها مجبرة على التخلي عن حقوق أطفالها الأساسية بسبب غياب البدائل.

كما يرتبط عمل الأطفال بعدد من المحددات الثقافية والاجتماعية، منها القبول المجتمعي الضمني لعمل الأطفال في بعض المهن أو تصورات خاطئة حول قيمة "الاعتماد المبكر على النفس"، خصوصا في الأوساط الفقيرة والمهمشة، كما تؤدي بعض الأعراف السائدة إلى تحميل الأطفال الذكور تحديدا مسؤوليات أسرية مبكرة تتجاوز إمكاناتهم، وقد تؤدي إلى انسحابهم من التعليم لصالح الانخراط في العمل.

ويشكل نظام التعليم أحد العوامل التي تؤثر بشكل غير مباشر في استمرار عمل الأطفال، حيث تشير التجارب الميدانية إلى أن بيئة التعليم في بعض المدارس لا توفر الجاذبية الكافية للطلبة إما بسبب تدهور البنية التحتية أو غياب البيئة الآمنة والداعمة، أو بسبب ضعف العلاقة بين ما يقدم في الصف المدرسي وبين حاجات الطفل وأسرته، كما أن غياب نظم تعليمية مرنة خاصة للأطفال الذين انقطعوا عن الدراسة لفترات طويلة، يجعل العودة إلى التعليم تحديا غير واقعي في ظل الظروف الاقتصادية الضاغطة.

يضاف إلى ما سبق ضعف السياسات الوقائية في مجال الصحة النفسية والدعم الاجتماعي سواء على مستوى الأسرة أو على مستوى الطفل نفسه، فالأطفال الذين يعيشون في بيئات أسرية هشة أو من فقدوا أحد الوالدين أو تعرضوا للعنف هم أكثر عرضة للانسحاب من المدرسة والانخراط في العمل، كما أن غياب برامج إعادة التأهيل أو المتابعة النفسية للأطفال العاملين يترك آثارا طويلة الأمد قد تمتد إلى مراحل لاحقة من حياتهم.

بناء على ذلك تتطلب مواجهة ظاهرة عمل الأطفال العمل على مستويين متكاملين؛ الأول هو المستوى الوقائي الذي يتطلب تحسين الأوضاع الاقتصادية للأسر وتوسيع نطاق شبكات الحماية الاجتماعية بما يشمل توفير دعم مباشر ومستدام للأسر الأكثر عرضة لتشغيل أطفالها، والثاني هو المستوى التعليمي والاجتماعي الذي يستدعي تطوير نظم التعليم لتكون أكثر مرونة وشمولية مع ضمان توفير بيئة تعليمية محفزة وتسهيل عودة الأطفال المتسربين إلى التعليم النظامي أو المهني دون عوائق بيروقراطية أو مادية.

كما تتطلب عملية المعالجة المستدامة الاستثمار في رفع الوعي المجتمعي ليس من خلال رسائل إعلامية موسمية فقط بل عبر برامج تثقيف مجتمعي متواصلة وموجهة تستهدف الأسر والبلديات ومؤسسات المجتمع المحلي، وتسلط الضوء على الآثار القانونية والاقتصادية والاجتماعية لعمالة الأطفال، وتبني خطابا متوازنا يجمع بين البعد الحقوقي والواقع المعيشي، ويشكل إشراك مؤسسات المجتمع المدني في تصميم هذه البرامج وتنفيذها عاملا حاسما لضمان فاعليتها واتساع نطاقها.

كما يجب أن يتم إدراج معالجة عمل الأطفال ضمن سياسات سوق العمل والاقتصاد الكلي كجزء من الخطط الوطنية لمكافحة الفقر وتقليص الفجوة بين الأجور وتكاليف المعيشة مع تعزيز الحوافز لتشغيل البالغين بدلا من الاستعانة باليد العاملة الرخيصة من الأطفال، وهو ما يتطلب العمل على مراجعة سياسات الأجور وتوسيع فرص العمل اللائق ووضع قيود تنظيمية أكثر صرامة على القطاعات التي تظهر فيها حالات عمل الأطفال بنسب مرتفعة.

الآثار المترتبة على عمالة الأطفال

تتجلى الآثار المترتبة على عمل الأطفال في الأردن ضمن أبعاد صحية وتعليمية واقتصادية ذات طابع تراكمي طويل الأمد، وتنعكس بوضوح في المشاهد اليومية داخل بيئات العمل لا سيما في المناطق الزراعية وورش إصلاح المركبات والقطاعات التجارية غير المنظمة التي تفتقر إلى الحد الأدنى من شروط السلامة والكرامة الإنسانية.

فعمالة الأطفال في الأردن ليست فقط مسألة متعلقة بالحرمان من الطفولة بل هي مؤشر على اختلالات أعمق في البنية الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما يفرض ضرورة التصدي لها بوصفها أولوية تنموية تتطلب استجابات مترابطة تتجاوز التدخلات الجزئية والموسمية.

فعلى المستوى الصحي يظهر الواقع الميداني في مناطق مثل الأغوار الجنوبية ومحيط العاصمة عمان تعرض الأطفال العاملين في الزراعة لأشكال متكررة من الإصابات تشمل الجروح المفتوحة والكسور الناتجة عن الأحمال الثقيلة ولدغات الأفاعي والحوادث المرتبطة ببرك المياه الزراعية المكشوفة، وتعمل نسبة كبيرة من هؤلاء الأطفال لساعات طويلة تحت الشمس دون وسائل حماية، ما يؤدي إلى ضربات شمس متكررة أو حالات اختناق ناتجة عن استنشاق المبيدات الزراعية، كما يتناول العديد من الأطفال أطعمة مكشوفة أو فاسدة خلال ساعات العمل ما يؤدي إلى حالات تسمم متكررة كما ورد في إفادات طبية ميدانية.

وفيما يتعلق بالآثار النفسية تظهر حالات موثقة أن الأطفال العاملين يعانون من مستويات مرتفعة من التوتر والقلق والانطواء والشعور بعدم الأمان، وقد تم رصد حالات بين الفتيات العاملات في الزراعة يعانين من اضطراب نفسي ناتج عن غياب الخصوصية في أماكن العمل، خاصة خلال فترة الحيض وافتقار البيئة لأي مرافق صحية أو إمكانيات للاستراحة، كما يتعرض الأطفال في القطاعات الحرفية لسوء المعاملة من أصحاب العمل بما يشمل الإهانات والصراخ والتمييز ، ما يخلق لديهم تصورات سلبية عن الذات والمجتمع، وتشير تقارير أخصائيين نفسيين إلى ظهور سلوكيات عدوانية لدى الأطفال العاملين أو ميول إلى الكذب والسرقة كرد فعل على بيئة عمل غير إنسانية ومهينة.

أما على الصعيد التعليمي فإن ارتباط عمالة الأطفال بالتسرب المدرسي في الأردن بات واضحا خاصة في المحافظات الزراعية، حيث أفادت تقارير ميدانية أن أطفالا كثيرين يتركون المدرسة نهائيا أو يتغيبون لأيام بسبب مواسم العمل الزراعي أو لأنهم يضطرون للعمل قبل الذهاب إلى المدرسة مما يضعف قدرتهم على المتابعة ويؤدي في نهاية المطاف إلى الانقطاع التام، ويظهر هذا النمط بوضوح بين الأطفال الذين ينتمون لأسر ذات دخل منخفض أو يعانون من انقطاع وسائل النقل أو لا يتلقون أي دعم تعليمي بديل، كما تعاني الإناث العاملات في هذه الفئة من فرص تعليم أقل مقارنة بالذكور بسبب الأعباء الإضافية المرتبطة بالمخاوف الاجتماعية والتمييز القائم على النوع.

وفي البعد الاقتصادي تؤدي عمالة الأطفال في الأردن إلى اتساع الفجوة بين الفئات المؤهلة وغير المؤهلة في سوق العمل، فالأطفال الذين لم يستكملوا تعليمهم النظامي أو لم يحصلوا على تدريب مهني ملائم يصبحون حكما فئة عاملة منخفضة الكفاءة ما يبقيهم في دائرة الفقر ويحد من فرصهم في دخول الاقتصاد الرسمي لاحقا، كما أن اعتماد بعض القطاعات غير المنظمة على تشغيل الأطفال لتقليل الكلفة التشغيلية يؤدي إلى تشويه سوق العمل المحلي، ويضغط بشكل غير مباشر على الأجور وشروط العمل للبالغين ويضعف من التنافسية في المدى المتوسط.

ويمتد أثر ظاهرة عمل الأطفال إلى الدولة كمؤسسة حيث تعيق عمالة الأطفال وعدم تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للحد من عمل الأطفال برامج الحماية الاجتماعية والتعليم الدامج وتضعف آثارها، وتحد من مصداقية الخطط الوطنية المرتبطة بحقوق الطفل والتنمية الشاملة، كما أن استمرار الظاهرة بهذا الحجم يسجل كإخفاق في التقارير الدولية المعنية بحقوق الطفل ويؤثر على صورة الأردن كدولة ملتزمة بالاتفاقيات الدولية ذات العلاقة.

التوصيات

1- تحديث البيانات وبناء نظام وطني موحد للرصد

يتوجب وعلى وجه السرعة تنفيذ مسح وطني جديد حول عمل الأطفال بالتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة لتحديث بيانات 2016 ولوضع قاعدة معرفية دقيقة عن توزع الظاهرة حسب النوع والعمل والموقع الجغرافي،

وقد أوصت منظمة العمل الدولية الأردن بأهمية انتظام بإجراء هذه المسوح كشرط للتخطيط الفعال، كما يجب استكمال تصميم وتفعيل نظام رقمي وطني موحد لإدارة حالات الأطفال العاملين يربط بين وزارات العمل والتنمية الاجتماعية والتربية والصحة، ويضمن التنسيق وتبادل البيانات في الوقت المناسب.

2- تعزيز الحماية الاجتماعية والحد من الفقر

تتطلب مواجهة الأسباب الجذرية تعزيز استهداف الأسر المحتاجة والأكثر عرضة بتقديم دعم مالي مباشر مشروط بإعادة الأطفال إلى التعليم ووقف تشغيلهم، بالإضافة إلى توسيع نطاق برامج صندوق المعونة الوطنية وربطها ببرامج تتبع وتدخل منزلي، كما يتوجب تضمين موضوع مكافحة عمالة الأطفال ضمن خطط الحد من الفقر والتشغيل من خلال توفير بدائل اقتصادية في المناطق الريفية التي تظهر مؤشرات مرتفعة لعمالة الأطفال وخاصة الأغوار والمفرق وبعض أحياء عمان الشرقية.

3- إصلاح نظام التعليم ودعم برامج الأطفال المتسربين

من المهم العمل على إعادة هيكلة برامج التعليم غير النظامي ودمج التعليم المهني المبكر ضمن منظومة مرنة تستوعب الأطفال المنقطعين عن الدراسة، ويجب أن تشمل هذه البرامج بعض الحوافز مثل بدل المواصلات ووجبات يومية، فقد أكدت الملاحظات الميدانية أن العديد من الأطفال العاملين قد غادروا المدارس بسبب غياب هذه الحوافز، ولضمان نجاح هذه البرامج يجب تدريب المعلمين والمرشدين التربويين على التعامل مع الفئات التي تمر بتجارب عمل قسري أو ضغوط أسرية.

4- تعزيز التفتيش

توصي منظمة العمل الدولية واللجنة المعنية بتطبيق اتفاقية العمل الدولية رقم 138 الخاصة بالحد الأدنى لسن العمل بزيادة عدد المفتشين المختصين في عمالة الأطفال وتزويدهم بتدريب متخصص، مع تركيز خاص على القطاع الزراعي، ومن المفيد التوجه نحو تخصيص فرق تفتيش تعمل خارج ساعات الدوام الرسمي لتغطية ساعات العمل المسائي حيث تتركز بعض حالات التشغيل، كما يجب أن تخصص موارد ثابتة لهذا الغرض بدلا من الاعتماد على مبادرات محدودة الزمن أو التمويل.

5- مراجعة وتفعيل الاستراتيجية الوطنية

لم ينشر حتى تاريخه تقييم مرحلي لاستراتيجية الحد من عمل الأطفال (2022–2030)، ومن المهم وضع آلية مستقلة لتقييم التقدم المحرز تتضمن مؤشرات أداء واضحة وتصدر تقارير دورية عامة، كما يجب مراجعة مصفوفة الأنشطة وتعديلها بناء على المعطيات الميدانية الجديدة ونتائج الرصد الرقابي، وتوصي لجنة الخبراء لمنظمة العمل الدولية بربط تنفيذ الاستراتيجية بإطار مؤسسي ملزم يشمل آليات متابعة فعالة على المستوى المحلي.

6- الشراكة مع المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني

تشير الممارسات الجيدة إلى أن إشراك المجتمع المحلي في رصد الحالات وتقديم التبليغات يعزز من فعالية التدخلات، ومن المهم إنشاء شبكات حماية مجتمعية في المناطق عالية الخطورة، على أن يتم تدريبها وربطها مباشرة بالجهات الرسمية ودمجها في نظام الرصد الرقمي، كما يجب إشراك منظمات المجتمع المدني لا سيما المنظمات الحقوقية والمهنية في مراجعة السياسات والمساهمة في تنفيذ برامج الوقاية والتوعية وإعادة التأهيل.

7- التوعية المستدامة الموجهة لأصحاب العمل والأسر

يتطلب التعامل مع ظاهرة عمل الأطفال تصميم برنامج وطني للتثقيف المجتمعي طويل الأجل، يستخدم وسائل الإعلام التقليدية والرقمية ويركز على مخاطر عمالة الأطفال القانونية والاجتماعية والاقتصادية، ويستهدف الأسر وأرباب العمل ومقدمي الرعاية، ويجب أن يبنى البرامج على محتوى علمي وسلوكي وينفذ بالتعاون مع مؤسسات إعلامية ونقابات ومؤسسات دينية ومجتمعية.

8- احترام الالتزامات الدولية وتطبيق التوصيات الرقابية

طالبت منظمة العمل الدولية والجهات الدولية الرقابية مرارا بضرورة تكثيف الرقابة في المناطق الريفية وعلى الأطفال من اللاجئين والعمالة غير النظامية، كما أوصت بتوسيع شراكات الدولة مع المزارعين والمشغلين بدلا من الاقتصار على التدخلات القانونية، ومن الضروري الاهتمام بهذا الجانب وتعزيزه وربطه بمتابعة رسمية على مستوى اللجنة التنسيقية الوطنية لمكافحة عمل الأطفال.